

صحائف مطوية :

التحكيم بين العمال وأصحاب الأعمال

فتوى دينية اجتماعية

للمفتور له الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده

للأستاذ محمد فهمي عبد اللطيف

—»»»»»—

تعتبر العلاقة بين المال وأصحاب الأعمال من أهم المشاكل الاجتماعية التي تشغل تفكير الحكومات والهيئات ، وعلى الرغم من الجهود الطويلة التي بذلت في الحسين سنة الماضية لتذليل هذه المشكلة بما يحسم الخلاف الذي ينشأ بين الجانبين على وضع عادل سليم يضمن للعامل راحة الجهد ووفرة الأجر ، ويضمن لصاحب العمل تقدم الإنتاج وحسن الربح ، وعلى الرغم من تأليف النقابات والهيئات ووضع اللوائح والتشريعات لتنظيم العلاقة بين المال وأصحاب الأعمال فإن المشكلة لا تزال قائمة ، وكلما نشب خلاف بين الطرفين انتشر الأمر ، وتشتت كل بوجهته ووقعت الحكومة في حيرة لأنها لا تجد مجالاً لاستخدام نفوذها في هذه الحال إلا بمنع ما قد يقع من تخريب .

وبينا كنا نقلب الصفحات ، وقفنا على فتوى جلية للمفتور له الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في شأن ما يكون من الخلاف بين المال وأصحاب الأعمال ، وكان الرحوم الأستاذ فرح أنطون صاحب مجلة الجامعة قد كتب إلى الأستاذ الإمام يستفتيه في هذا الموضوع فكتب إليه بتلك الفتوى ، فنشرها الأستاذ أنطون في مجلته ومهد لها بمقدمة طويلة قال فيها :

« كنا نطالع ما كتب بشأن المال وأصحاب الأعمال في البلاد الإسلامية ففترنا في أثناء الطائفة على مقال هام لكتاب فرنسي موضوعه « العمل والمال في الجزائر » . وما أدهشنا في هذا المقال قول كاتبه : إن عقدة القدر التي يتخاضم الآن حولها أهل العمل وأهل المال في العالم كله ، والتي هي مشكلة المسائل الاجتماعية في هذا العصر قد حلّتها الشريعة الإسلامية ، فإنها

صيت جهاده علا وطارا وطبق البلاد والأقطارا وأدهش العقول والأفكارا ثم هوى من شامق وانهارا وأوقعوه في شباك القدر

بالأمس قاد جنده الشجعانا بياسه وقهر الإسبان وساقهم أمامه فظمانا وأحسن البلاء والطمانا فانقلبت فلولهم بالكسر

وعاد بالنصر وبالسلام وجنده دامية الحراب وسد باب الحرب والخراب بعد طويل الطمن والضراب منذ رى أعداءه في البحر

واستبشر الشرق بهذا الربح وهال القوم لهذا الربح ولم يكذب وجه الصبح حتى أثار الغرب نار الفتاح كي يسترد ثمرات النصر

هب الفرنسي مع الإسبان نخوض نار الحرب والطمان وليس ليث الريف بالجبان قتابل النيران بالنيران حتى جرت دماؤهم كالنهر

ودكت الجبال بالقتابل والطائرات هطلت بوابل وسال بركان على القبايل يذهب بالأرواح والنازل والريف ملتف بثوب الصبر

ليست به موارد غنيه وإنما نفوسه أيه وحب حريقه سجيده ولم يزل ملتهبا حيه في شدة جدرة بالفخر

والحرب ما زالت رحاها دائره والريف لم تدر عليه الدائرة ولم تزل فيه العقول حائرة ويفتدى بكل نفس ثأره حرية غالية في المهر

وجدت أبنائه المزائما أن لا يكونوا للمدا غنائما وأن يموتوا أو يمشوا دائما ولا يكون الغرب فيهم حاكما وما جرى به القضاء يجري

أبر الوفاء

عمود رمزي عظيم

« مثل الروضة »

لا يجد من أرباب المال من يحميه إلى طلبه ، والآخرون لا يجد من المال من يرضى بتقديره . فإذا اتفق المال على ما يلجئون به أرباب الأموال إلى موافاة رغبتهم حدث ما يسمى بالاعتصاب فيتفق المال على تعطيل الأعمال حتى يلجئوا أرباب الأموال إلى إجابة مطالبهم ، ولرب المال أن يصبر حتى يلدغ الجوع عماله فيرضوا بما يريد ، وللمال أن يصبروا حتى يضطر الخسران رب المال إلى إجابتهم فيما يطلبون ، ولكل منهم أن يتفق مع الآخر في تحكيم محكمين يذعن الفريقان لحكمهم بعد استيفاء شرائط التحكيم ، ولا يلزم أحد الفريقين بأن يحكم أحداً أو لا يحكم .

إنما يوجد في أصول الأحكام الإسلامية أن القيام بالصناعات الضرورية لقوام الميثة أو للدفاع عن حوزتها فإذا تمطلت الصناعات وجب على القائم بأمر الأمة أن يتخذ السبل إلى إقامتها بما يرفع الضرورة والمخرج عن الناس ، وكذلك إذا تحكم باعة الأقوات ورفعوا أثمانها إلى حد فاحش وجب على الحاكم في كثير من المذاهب الإسلامية أن يضع حداً للأثمان التي تباع بها .

« وهكذا يدخل الحاكم في شؤون الخاصة وأعمالهم إذا خشي »

الضرر العام في شيء من تصرفهم . فإذا تعصب المال في بلد وأضرخوا عن الاشتغال في عمل تكون ثمرته من ضروريات الميثة فيه ، وكان ترك العمل يفضي إلى شمول الضرر كان للحاكم أن يتدخل في الأمر وينظر بما خول له من رعاية المصالح العامة . فإذا وجد الحق في جانب المال وإن ما يكلفون به من قبل أرباب الأموال مما لا استطاع عادة أرباب الأموال بالرفق سواء كان بالزيادة في الأجرة أو النقص في مدة العمل أو بهما جميعاً . وإذا رأى الحق في جانب أرباب الأموال وكان النزق من المال قضى عليهم بالعمل كما يقضى على المئالين في ثمن الأقوات بالبيع بالثمن اللائق متى ظهر غش عملهم وظلمهم للعامة . هذا ولا يعرف في الشرع الإسلامي إيجاب التحكيم بين المامل ورب المال إلا أن يكون شيء لم تطلع عليه .

« نعم جاء وجوب التحكيم في كثير من المذاهب الإسلامية في مسألة واحدة ، وهي مسألة الشقاق بين الزوجين إذا رفع إلى القاضي . فقال الشافعية « إذا اشتد شقاق بينهما « الزوجين » بأن داما على التساب والتضارب وجب على القاضي أن يبعث حكيمين ، لكل منهما حكم برضاه ويسن أن يكون الحكمان من أهل الزوجين » وقال المالكية « إذا ظهر ظم أحد الزوجين للآخر وجب

أوجبت التحكيم بين المامل وصاحب العمل متى قام نزاع بينهما ، فوقفنا عند هذا القول الخطير ، وقلنا إذا كان قائله لم يلق الكلام على عواهنه فالشرعية الإسلامية يحق لها أن تفخر بأنها تقدمت في مبدأ العمل الشريعة المدنية الحديثة ، ولم نستبعد هذا الأمر لأن مبادئ الأديان القديمة قائمة على عدم احترام حق الملك احتراماً مهماً ، وعلى التعاون والمساواة بين أفرادها ، خلافاً لمبادئ المدنية الجديدة القائمة على بقاء الأفضل وتنازع البقاء ، أي قيام القوى وسقوط الضعيف ، وهو معنى حماية حرية الأفراد وملكهم شخصياً وتجاريًا وصناعيًا ، وقد أخذنا نبهت عن هذه المسألة في الكتب التي لدينا ولما لم يرتو لنا منها غليل لم يبق أماناً سوى استفتاء مجلة الشرع الإسلامي فيها ، فاعتنينا هذه الفرصة لتجدد عواطف الاحترام لفضيلة العلامة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية وحجة الشرق على الغرب في هذا العصر ونعترف من بحر علمه بالشرعية الفراء فضلاً عن رغبتنا في الوقوف على رأى الشرع في هذه المسألة ، فكتبنا إلى فضيلة الأستاذ نستفتيه فيها فتفضل علينا فضيلته بالكتاب التالي :

« تلوت كتابكم بعد رجوعي من السفر ولا يخفى على حضرتكم أن التحكيم كما يفهم من لفظه يلزم أن يكون باتفاق الخصمين اللذين يريدان أن يقضى في النزاع بينهما بالتحكيم فهو اختياري بطبيعته ، ولا يكون إلا فيما هو من حقوق العباد التي يقع التنازع فيها بينهم ولا يجبر أحد خصمين على أن يتحاكم إلى من يفصل بينه وبين خصمه إلا إذا كان الترافع إلى محكمة من تلك المحاكم التي تقرها القوانين العامة أو الخاصة . والمامل متى علم الأجرة وزمن العمل فهو حر إن شاء قبل أن يعمل على شرط مقدار الأجرة ومدة العمل وإن شاء لم يقبل . فهذه هي القواعد العامة المتعلقة بأجرة المال وتقييد أزمان عملهم ولا وجه لاختلاف المامل ورب المال قبل الدخول في العمل ، والمقصود أن يكون الاختلاف في الوفاء بالشرط وعدم الوفاء به والتي يفصل فيه عند ذلك الحاكم أو المحكمون إذا اختار التنازعان طريقة التحكيم . أما الحالة القائمة الآن في أوروبا فنشئها أمران : أحدهما اضطراب المامل للعمل لأنه لا وسيلة له إلى الميثة سواء . وثانيهما مبالغة رب المال في طلب الربح لأن توفير المال أصبح من أهم ما يسعى إليه طلابه في تلك البلاد . فالأول يرغب أن يزداد له الأجر وأن ينقص من زمن العمل ، والثاني يبتنى تقدير الأجر والزمن كما يريد ، والأول

الدور والفضة في كسب

قصة المخطوطات العربية :

كثر الحديث في هذه الأيام عن المخطوطات العربية ، ووجوب العناية بها ، وجمع شتاتها الفرق في خزان الشرق والغرب ، ويجرى الحديث في هذا فياضاً بالحاسة والغيرة ، وينادي الكثيرون بأن العناية بهذا في مقدمة ما يجب على الأمة العربية ، ولا عجب ! فإن الشرق العربي اليوم في فترة يقظة يبحث فيها عن نفسه ، ويجاهد ليجمع بين بومه وأمه .

وكان قد أذيع من قبل أن اللجنة الثقافية في جامعة الدول العربية معنية بهذا الأمر ، وأنها قد قوت في هذا خطة ستمضي عليها في إحياء التراث العربي وجمع المخطوطات النادرة المتفرقة ، سواء ما هو منها في حيازة الأفراد أو في ملك الهيئات والحكومات ، ولكننا لا ندرى ماذا بلغت من هذه الخطة وماذا أجدت في هذا السبيل .

وللتراث العربي من قديم الزمن قصة ، بل مأساة اليمية مثلت فصولها ومشاهدها على مسرح الأحداث القائمة والأيام المظلمة ، فقد انتهب هذا التراث أيام غارات التار ، وفي الحروب الصليبية بالشرق ، والحروب الصليبية بالأندلس ؛ ثم كان أن غزا الأتراك العثمانيون أقطار الشرق العربي وبسطوا نفوذهم فكان أول ما قصدوا إليه أن نقلوا كثيراً من المخطوطات العربية إلى مكاتب الآستانة ، ثم كان أخيراً أن تسلط الغرب على الشرق فتسلطت أيدى الأوروبيين على المخطوطات العربية بالسلب والسرقة والاحتيايل حتى اكتظت بها مكاتب لندن وباريس وبرلين على حين أفقرت منها مكاتب العرب أنفسهم .

ولما اتجهت رغبة المغفور له أحمد حشمت باشا في مطلع هذا القرن إلى النهوض بمشروع « إحياء الآداب العربية » ، ونشر المخطوطات العظيمة النادرة ، كان أول ما فكر فيه هو الاعتماد على مكاتب الآستانة ، فسافر فعلاً إلى هناك المخفور له

ردع الظالم ، فإذا أشكل الأمر على القاضي ولم يعرف أيهما الظالم وجب عليه أن يثبت بالحكمين على نحو ما عند الشافعية » وجعل الحنفية ذلك حقاً من حقوق الحاكم بعمل به إذا امتد النزاع بين الزوجين ورفع إليه الأمر . والأصل في ذلك قوله تعالى في سورة النساء « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريد إصلاحاً يوفق الله بينهما » فالذي يظهر من لفظ الآية إيجاب التحكيم على أولى الأمر إذا رفع إليهم نزاع بين زوجين أو هو إيجاب للتحكيم على من بلغه الأمر من الحاكم أو جماعة المسلمين ، فإن الخطاب في قوله « وإن خفتم » للمسلمين سواء كانوا أولى أمر أو غيرهم وذلك لأن الزوجين قد ارتبطا برابط عقد الزواج ووجد بينهما من الصلة ما يهتّم بالحرص عليه ووجد بين أهلها من وشائج القرابة بالمصاهرة ما لا يصح التساهل في توهينه وتقطع ما اتصل به ، ولهذا أمر الله تعالى عباده متى أحسوا بشقاق بين الزوجين وهو النزاع الشديد أن يختاروا من أهل الزوجين حكماً حكماً من أهل الزوج رضاه وحكماً من أهل الزوجة رضاه ليجتنب كل مع صاحبه ويقف على أسباب النزاع وما عساه يكون من أسرار لا يقف عليها القاضي ولا أعوانه ، وعلى الحكيم أن يبذل ما في وسعهما للتوفيق بين الزوجين المتنازعين وإلزام كل منهما بما بريانه لازماً في صلاح العشرة بينهما وحاسماً للنزاع فيما يستقبل من أمرهما فإذا لم يجدوا سبيلاً إلى الوفاق بمد بذل ما في طاقتهم فلهما أن يقضيا بالطلاق في بعض المذاهب على طريقة معينة إذا رآيا الصلحة فيه ، وبعض المذاهب لا يعطيهما الحق بل ينتهي عملهما بالمعجز عن التوفيق بين الزوجين . وعلى كل حال فإن إيجاب التحكيم في أمر الزوجين معقول فإن ما يقع بينهما لو لم يصلح بنحو هذه الطريقة أفضى إلى فساد في البيوت بين الأولاد والأقارب ، ومثل هذا الفساد مما يسرى وينتشر حتى يؤذي الأمة بتمامها في صلاتها بعضها مع بعض كما شوهد ذلك عند إهمال هذا الحكم الجليل من زمن طويل حتى كأنه لم يرد في التخريل . فإذا كان ذلك الكاتب الفرنسي يدعي هذا الأصل ويشير إليه ويريد أن يقتبس به ما يقع بين العملة فذلك رأيه وحده والسلام .

محمد عبده
مفتي الديار المصرية

١٤ رجب سنة ١٣٢٣